آراء ابن جني الموصوفة بالتناقض

مراد غالب الذنيبات*

Moradghaleb@yahoo.com

ملخص

تناولت هذه الدراسةُ بعضَ الآراءِ اللغويّةِ لابن جنّي كان ظاهرُها التناقضَ والتضادَ، فنجدُ بعضَ الباحثينَ يذكرُ رأيًا من هذه الآراءِ مستشهداً فيه، ظانّاً أنه الرأيُ الوحيدُ لابن جنّي في هذه المسألة، ثم يأتي غيرُه من الباحثين فيذكر رأياً آخر، فيظن ظانٌّ أن ابن جنّي ناقضَ نفسه في هذين الرأيين من المسألة ذاتِها.

وهدفتْ إلى معالجةِ هذه الآراء وفقَ قوانينَ كان ابنُ جني قد وضعها لمعالجة ما ظاهره التناقض عند علماءَ قبله، وبيّن فيها أسباب اختلاف الرأيين، وكيفية معرفة الرأي المعتمدِ عند ذلك العالم في باب أسماه (في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين).

وقد ارتأت الدراسة أن تعالجَ آراءَ ابنِ جني الموصوفة بالتناقض من خلال هذه القوانين، وتبيان أي الرأيين أراد ابن جني. وقد اقتصرت الدراسة على آرائه في المسائل العامة كرأيه في مسألةِ أصلِ اللغات، وموقفه من القراءاتِ القرآنيةِ، وموقفه من العاملِ النحويّ، متبعا في ذلك المنهج الاستقصائي التحليلي.

وتوصلت الدراسةُ إلى مجموعةٍ من النتائجِ نجملها فيما يلي: أولا تبنّى ابن جني غيرَ رأي في بعض المسائل وكان يفتي بما يحضره، ثانيا: إنّ الناس قد يصفون العالِمَ بالتناقض من خلال أسسٍ معينة يعتمدونها للحكم بين الرأيين، ولكنّ هذه الأسس قد لا تكون صحيحة، فيتوهمون التناقض، وكذلك فإنّ العالم قد يحاول أن يطور آراءه ويبتعد بآرائه عن آراء سابقيه، ويحاول التجديد، إلا أنّه يبقى في تعليمه طلّابَه وتأليفِهِ على نهج المذاهب السائدة إن لم يحصل على أدلة شافية كافية في مجاله الجديد.

الكلمات الدالة: ابن جنّي، المسألة الواحدة، قولان مختلفان، الترجيح.

---

* **مركز اللغات، جامعة مؤتة، الأردن.**

تاريخ تقديم البحث: 10/28/ 2024. تاريخ قبول البحث: 2025/7/21 م .

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2025 م.

Ibn Jinni's So-Called Contradictory Views

Murad Al-Thunibat*

Moradghaleb@yahoo.com

Abstract

This study addressed some of Ibn Jinni's linguistic opinions, which appeared contradictory and inconsistent. We find some researchers mentioning one of these opinions, citing it as an argument, thinking that it was Ibn Jinni's only opinion on this issue. Then, another researcher comes and mentions another opinion, and one thinks that Ibn Jinni contradicted himself in these two opinions on the same issue.The study tackled these opinions according to laws that Ibn Jinni had established to address what appeared to be contradictory for scholars preceding. He explained the reasons for the difference between the two opinions and how to know the opinion adopted by that scholar in a chapter he called (On the Two Expressions with the Same Meaning that are Reported from the Scholar as Contradictory).

The study handled Ibn Jinni's contradictory views through these laws and clarified which of the two views he favored. The study was limited to his views on general issues, such as the origin of languages, his position on Quranic readings, and his position on the grammatical factor, adopting an analytical, investigative approach.

The study reached a set of results that can be summarized as follows. First, Ibn Jinni adopted different opinions on some issues and came with fatwas based on what he had in mind. Second, people may describe a scholar as contradictory based on certain foundations they rely on to judge between two opinions, but these foundations may not be correct, and they may imagine a contradiction, which in reality does not exist. Likewise, a scholar may attempt to develop his opinions and distance his opinions from those of his predecessors, and make an effort to innovate, but he remains in his teaching of his students and his writings on the approach of the prevailing schools of thought if he does not obtain sufficient conclusive evidence in his new field.

Keywords: Ibn Jinni, The One Issue, Two Different Opinions, Adopting a Stance.

* **Language Center, Mutah University, Jordan.**

Received:28/10/2024. Accepted: 21/ 7/ 2025 .

© All rights reserved to Mutah University, Karak, The Hashemite Kingdom of Jordan, 2025.

المقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على نبيهِ الأمين أما بعدُ، فإنّ اللهَ عزَّ وجلَّ جعل النقصَ في الإنسان مهما كثُرَ علمُه، ومهما بلغَ جهده، فهو عُرضةٌ للنسيان والزَلل، فقد كان من شأن العالمِ أن يقولَ برأي ثم يدركَ أنّ غيرَه أفضلُ منه، وقد يحار بين رأيين فلا يستطيعُ أن يتجاوزهما، فتارة يقول بهذا ثم يقول بالآخر، وهذا من شأنهِ أن يوقعَ العالِمَ بتناقضٍ في آرائه.

وتأتي مشكلةُ الدراسةِ من وجودِ عددٍ لا بأسَ به من الآراءِ التي أوردها ابنُ جني في كتبه، تعدد فيها قولُه، واختلف فيها رأيُه، وخاصةً في المسائل الجدلية العامة، وهذا الأمر ليس بغريبٍ على عالِمٍ أمضى عقودًا من الزمن في التأليف، زاد فيها فهمُه وتغيّر فيها رأيُه، شأنُه شأنَ غيرِه من كبارِ العلماء.

وتنبع أهميةُ الدراسةِ من الحاجة لتنبيه المتعلّمِ والباحثِ من عدم التسرع في جزمه بأنّ رأي العالم الفلانيّ في هذه المسألة كذا وكذا معتمدًا على قراءته السريعة، أو اعتراض هذا الرأي له في بحثٍ أو كتابٍ آخرَ من غير كتب ذلك العالم، فلا بدّ من التمحيص والتأكد من رأي ذلك العالم في مؤلفاته، والتأكد من أن هذا العالِم ليس له رأيٌ آخر في هذه المسألة، وإن وُجِدَ رأيٌ آخر لهذا العالم في المسألة نفسها وجب عليه حينذٍ أن يجتهد ليعرف سبب الاختلاف.

وكذلك فإن هذه الدراسةَ تعرض للباحثين أسسًا يمكن الاعتماد عليها في المقارنة بين رأيين مختلفين لعالم واحد في المسألة ذاتها، والتمثيل على ذلك من آراء عالِمٍ فذٍّ من كبار علماء النّحو العربيّ.

وقد جاءت هذه الدراسةُ لتكشفَ الآراء المتباعدة في المسألة الواحدة عند ابن جنّي، وتكشف الغطاء عمّا أراده ابن جنّي وارتضاه من هذه الآراء، ولا سيمّا أنّ له من المؤلفات ما يسهم في مثل هذا التباعد بين الآراء، فبعضها كان في بداية تأليفه، وبعضها جاء بعد مسيرة طويلة في البحث والتأليف، ولا بدّ خلال هذه المسيرة الطويلة من اختلافٍ في بعض الآراء، وتغير وجهة نظره فيها.

وتهدف هذه الدراسة إلى الفصل بين بعض الآراء التي قد تعد من التناقض، أو كان ظاهرها التناقض في مؤلفات ابن جنّي، وترجيح ما استقرّ عليه ابن جنّي خلال مسيرته العلمية، متبعة بذلك المنهج الاستقصائي التحليلي.

وجاءت هذه الدراسةُ بمقدمةٍ، وتمهيدٍ، وثلاثةِ مباحثَ وهي: المبحث الأول: موقف ابن جنّي من أصل اللغات، ذُكر فيه الآراءُ الواردةُ عن ابن جني في مسألة أصل اللغات، أهي توفيقيّة أم توقيفيّة؟ ومناقشة اختلاف قوليه في تلك المسألة، وبيان تردد ابن جني حول هذين الرأيين.

أما في المبحث الثاني: فقد دُرِسَ موقفُ ابن جنّي من القراءاتِ القرآنيةِ، صحيحِها وشاذِّها، ووضحت الدراسة أسباب طعنه ببعض القراءات السبعيّة، ودفاعه عن بعض القراءات الشاذّة، وبيّنت أنّ ذلك نابع من القواعد التي ارتضاها، وسار عليها، وليس حبّاً في الشاذِّ، أو بغضًا في القراءات السبعية.

وفي المبحث الثالث: بينت الدراسة موقف ابن جنّي من العامل النحوي، وعرضت الآراء التي ذكرها ابن جني فيه، ومايزت بين هذه الآراء وبينت أسباب اختلافها، مستشهدة بآراء علماء غيره من القدامى والمحدثين، كان لهم آراء متعددة في هذا الباب.

ثم ختمت الدراسة بخاتمة تضمنت أبرز النتائج التي توصل لها الباحث، تلاها قائمة بالمصادر والمراجع.

وقد سُبقتْ هذه الدراسةُ بدراستين: أولاهما لابن جني في باب من كتابه الخصائص أسماه: "باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين" ومثّل فيه على ما ورد عن سيبويه من قولين متضادين، وجعل لذلك أسساً يتضح بها أيّ الرأيين أراد، وتبعه في دراسة أخرى قريبة منها محمد بن ناصر الشهري بعنوان تعدد آراء سيبويه في المسألة الواحدة في كتابه، وهو بحث منشور في المجلة الأردنية في اللغة العربيّة وآدابها، المجلد 10 العدد 2 من شهر نيسان 2014. سار فيها على نهج ابن جنّي في أسسه، وأخذ من أمثلته وزاد عليها من كتاب سيبويه.

وقد اختلفت هذه الدراسة عن سابقتيها، بأنّ هاتين الدراستين ركزتا في دراستهما على آراء سيبويه، وتوفيق ما جاء في هذه الآراء من تناقض، وجاءت هذه الدراسة لبحث آراء ابن جني الذي أسس لهذه الفكرة، وهو أول من سبر أغوارها ووضع أسسها.

التمهيد

إنّ الدارسَ المتمعنَ في كتب ابن جنّي والمتابع لآرائه النّحويّة وبخاصة تلك الآراء ذات الصبغة الفكريّة العامة، فإنّه سيجد تعدداً واضحاً في تلك الآراء، تصل في بعضها حدّ التناقض، فقد يقول

برأي، يطالب غيره فيه، وتجده في موضع آخر يخالف هذا الرأي، أو أنّه يؤيد رأياً لمذهب ما، ثم يقوم بتأييد نقيضه وتبنيه في موضع آخر.

ولعلّ مثل هذا الأمر لا يخصّ ابن جنّي وحده، فقد تجد كثيراً من العلماء من يُعرَف برأي خاص به، وعند التدقيق في كتبه تجد عنده نقيض هذا الرأي، لا سيّما إذا كانت مؤلفات هذا العالم كثيرة ومتعددة، فشأن ابن جنّي بذلك شأن غيره من العلماء. وقد توصل ابن جنّي نفسه إلى وجود مثل هذا التناقض أو ما ظاهره التناقض عند العلماء، فجعل لذلك باباً خاصاً في كتاب الخصائص أسماه "باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين" وقد وضع فيه أسساً يستنير بها من جاء بعده لمعرفة أيّ الرأيين المتناقضين أراد ذلك العالم؟ وأوضح فيه كيفية العمل حيال هذه القضيّة، وقد تناول هذا الأمر بالتوضيح والتمثيل.

وقد مثّل ابن جنّي على ذلك بآراء في كتاب سيبويه، كان ظاهرها التناقض والتعارض، فقد ذكر ابن جنّي في معرض حديثه عن الأسس التي ينبغي اتّباعها لتحديد رأي العالم في قولين في مسألة واحدة بأنّ أحدهما قد يكون مرسلاً والآخر معلّلا، فوجب الأخذ حينئذٍ بالمعلّل، وتأويل المرسل، وقد مثّل على ذلك من كتاب سيبويه فيما ورد عنده في تاء بنت وأخت أنّها للتأنيث واعتلّ لهذا القول بأنّ ما قبلها ساكن وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكناً (ابن جني، 2008، ج1، ص224).

أمّا الأساس الثاني، فهو أن يحكم في شيء ما، ثم يحكم فيه نفسه بضده، ولم يعلّل أحد القولين، وفي هذه الحالة يُنظر إلى الأليق بالمذهب، فيجعله هو المراد، ويتأوّل الآخر، ومثّل على ذلك ب(حتى) عند سيبويه، إذ ذكر أنّها ناصبة، وذكر أنّها من حروف الجر، وهذا منافٍ للنصب؛ لأنّ عوامل الأسماء لا تباشر عوامل الأفعال، ولا تعمل بها، فكان الأليق بالمذهب أنّها للجر وأنّ النّصب يكون بأن مضمرة. (ابن جني، 2008،ج1، ص226)

والأساس الثالث: أن يرد اللفظان عن العالم متضادين، غير أنه قد نصَّ في أحدهما على الرجوع عن القول الآخر فيعلم بذلك أن رأيه مستقر على ما أثبته ولم ينفِهِ، وأن القول الآخر مطرح من رأيه (ابن جني، 2008، ج1، ص227).

وإن لم ينصَّ على ذلك فيكون بالبحث عن تاريخهما، وأنّ الرأي الثاني هو المقصود، وقد انصرف عن الرأي الأول. (ابن جني، 2008، ج1، ص227) ولم يمثل ابن جنّي على هذا الأساس عند سيبويه، لكننا نجد تمثيلًا على ذلك عند محمد بن ناصر الشهري في مسائلَ عدةٍ، رجّح فيها القول الثاني؛ لأنّ تاريخه جاء لاحقا لتاريخ الأول ومن ذلك: قولا سيبويه في اشتقاق لفظ الجلالة، فتارة رأى

أنّه مشتق من إله، وتارة أخرى قال باشتقاقه من "لاه" ورجّح الشهريّ الرأي الثاني؛ لأنّه جاء بعد ثلاثمائة وسبع وعشرين صفحة من الرأي الأول، ويرى أنّ هذا الفصل الكبير لا شك أنّه يحتاج إلى وقت طويل بين الرأيين على حدّ قوله. (الشهريّ، 2014، ص308)

أما الأساس الرابع، فقد يتبنى العالم الرأيين ويفتي بما يحضره كما بيّن ذلك أبو عليّ الفارسيّ في (هيهات) إذ كان "يفتي مرة بكونها اسما سُمّي به الفعل كصه ومه، ومرة يفتي بكونها ظرفاً؛ فيفتي على ما يحضره في الحال". (ابن جني، 2008، ج1، ص228)

فهذه الأسس التي وضعها وارتضاها ابن جنّي لتحديد أيّ الرأيين أراد العالم إذا ورد عنه رأيان متناقضان، إلا أنّه لم يسلم هو الآخر من الوقوع بمثل هذه المثلبة؛ وذلك لأنّ الأعمال البشريّة لا بدّ أن يعتورها النقص مهما بلغت من الدقة والإتقان. فستقوم الدراسة بمعاجة هذه الآراء وتحديد أسباب التعارض إن وجدت، أو التوفيق بين القولين ما وجدت إلى ذلك سبيلا، وستستعين هذه الدراسة بما وضعه ابن جنّي من أسس حكم بها على غيره، وبين التناقض عندهم، لتكون حكمًا على آرائه التي كان ظاهرها التناقض، وستكتفي الدراسة بذكر الآراء الفكريّة العامة التي ورد فيها غيرُ رأي عند ابن جنّي، وتحديد ما أراده ابن جنّي وفقا للأسس التي وضعها في كتابه الخصائص، وستلتزم الدراسة بثلاثة مواضيع رئيسة ومهمة في علم اللغة كان لابن جنّي فيها– ظاهرياً– أكثر من رأي، وهي: موقفه من أصل اللغات، "أصطلاحيّ أم توقيفيّ"؟ وموقفه من القراءات القرآنيّة، وموقفه من نظرية العامل.

المبحث الأول: موقف ابن جنّي من أصل اللغات

شغلت مسألة أصل اللغات ونشأتها حيّزاً واسعاً في الدراسات اللغويّة القديمة، وكثر فيها الجدل والاختلاف في مستوياتها كلها، وفي لغات مختلفة، ولا تزال هذه الاختلافات قائمة حتى عصرنا هذا، ولم يتوصل اللغويون من شتى اللغات وشتى الأصول إلى قول شافٍ فيها، حتى غدت من القضايا الجدليّة التي لا يمكن أن نصل فيها إلى حقيقة واضحة، وبات البحث فيها نوعاً من الترف الفكري الذي لا طائل منه، وجهده جهد ضائع لا فائدة فيه. ولسنا هنا بصدد الحديث عن أصل اللغات ولا نشأتها، ولسنا معنيين بأيٍّ الآراء أقرب وأيها أبعد، إنّما غرضنا منها هو ما وقع فيه ابن جنّي من تناقض في الرأي في المسألة ذاتها، فقد كان له فيها آراء متعددة وهي:

أولاً: بيّن ابن جنّي أنّ اللغة إنّما جاءت من تواضعٍ بين أفرادها، واصطلاح فيما بينهم، وليس وحيا ولا توقيفا إذ يقول: " أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح لا وحي وتوقيف" (ابن جني، 2008، ج1، ص94) ، وحاول توجيه ما استدلّ به مؤيدو مسألة الوحي والتوقيف،

وهو قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ الْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ سورة البقرة، آية 31، بأنّ ذلك لا يتناقض ومسألة الوضع، فيجوز أن يكون تأويل الآية أنّ الله عزَّ وجلَّ أقدر آدم على أن واضع على اللغة، ويرى أنّه إن كان هذا المعنى محتملاً فقد سقط الاستدلال بالآية (ابن جني، 2008، ج1، ص94). ومما يؤكد تبنيه لهذا الرأي قوله في موضع آخر: " ولو كانت هذه اللغة حشوًا مكيلا، وحثوًا مهيلًا لكثر خلافها وتعادت أوصافها: فجاء عنهم جر الفاعل، ورفع المضاف إليه والمفعول به، والجزم بحروف النصب، والنصب بحروف الجزم، بل جاء عنهم الكلام سدى غير محصل وغفلا من الإعراب ولاستغنى بإرساله وإهماله عن إقامة إعرابه والكلف الظاهرة بالمحاماة على طرد أحكامه".

"هذا كله وما أكني عنه من مثله إن كانت هذه اللغة شيئًا خوطبوا به ، وأخذوا باستعماله. وإن كانت شيئًا اصطلحوا عليه، وترافدوا خواطرهم ومواد حكمهم على عمله وترتيبه وقسمة أنحائه وتقديمهم أصوله واتباعهم إياها فروعه –وكذا ينبغي أن يعتقد ذلك منهم لما نذكره آنفًا– فهو مفخر لهم ومعلم من معالم السداد دل على فضيلتهم" (ابن جني، 2008،ج1، ص260).

ثم نجد أنّ ابن جنّي أورد في كتابه ما مفاده أنّ اللغات جاءت من عند الله عزّ وجلّ عن طريق الوحي، وأنّه عزّ وجلّ ألهم آدم أن يتعلم أسماءها فتعلمها، فيقول بشأن ذلك: "إنني إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة وجدت فيها من الحكمة والدقة والإرهاف والرقة ما يملك على جانب الفكر حتى يكاد يطمع به أمام علوه السحر... فقوي في نفسي اعتقاد كونها توقيفاً من الله سبحانه وأنّها وحيّ" (ابن جني، 2008، ج1، ص99).

فيتضح من كلامه أنّه يعتقد بأنّها وحي، وأنّ هذا الاعتقاد قَوِيَ وزاد لمّا رأى من إتقان، وسحر في هذه اللغة، ومن هذين القولين اللذين ذكرهما ابن جني انقسم الباحثون في تحديد أي القولين أراد ابن جنّي، وقد كان لمن جاء بعده من العلماء آراء متعددة في تحديد مذهب ابن جنّي في هذه المسألة، فقد ذكر السيوطي أنّ ابن جنّي مال إلى الرأي القائل بأنّها توقيفيّة، ثم ذكر أنّ ابن جنّي تأوّل الآية بأنّ الله أقدره على ذلك (السيوطي، 2006، ص25).

ويؤيد أمين فاخر رأي السيوطي، إذ يرى أنّ ابن جنّي نقل رأي المواضعة والاصطلاح ولم يعتقد به، وأنّه يميل إلى رأي التوقيف (فاخر، 1981)، وخالفهما بذلك عبده الراجحي إذ يرى أنّ ابن جنّي رغم تردده بين فكرتي التوقيف والاصطلاح إلا أنّه يرفض القول بأنّ اللغة وحي وذلك – على حدّ قول الراجحيّ– لأنّه معتزلي، ويؤكدّ الراجحيّ "أنّ المعتزلة الذين ذهبوا إلى خلق القرآن ما كانوا ليذهبوا إلى أنّ اللغة وحي وإلهام"، ويجزم الراجحيّ من خلال قوله السابق أنّ ابن جنّي يعتقد المواضعة؛

وذلك "أنّ منهجه في كتابه ينبني على أنّ اللغة مادة طبيعية، مقياسها الوحيد هو الطبيعة والحس، وأنّه فرّق بينها وبين الفقه الذي يتصف بأنّ أحكامه ربانيّة" (الراجحيّ، د.ت، ص83-85).

وقد جاءت آراء الراجحيّ السابقة دون دليل واضح، فقول المعتزلة بخلق القرآن لا يعني بحال رفضهم الإلهام في اللغة. وأنّ جزمه بأنّ ابن جنّي يعتقد المواضعة لم تصدقه آراء ابن جنّي، فقد ظهر من كتبه أنّه كان يرى المواضعة تارة ويرى التوقيف تارة أخرى.

ويذكر فاضل السامرّائي أنّ ابن جنّي استحسن الرأي القائل "إنّ اللغة مضارعة للأصوات ولم يقطع به" (السامرّائيّ، 1969، ص110). ويقف محمد مصطفى رضوان موقفاً محايداً فيرى "أنّ ابن جنّي كان حائراً متردداً بين الرأيين، وكأنّه بهذا قد أخذ بالرأيين معاً، بل إنّه لا يستطيع ترجيح أحدهما على الآخر" (رضوان، 1971).

ويرى الباحثُ أنّ كلام ابن جنّي يوحي بأنّه يميل إلى غيرِ رأي من الآراء المذكورة، فهو تارةً يميلُ للتوقيف، وتارةً أخرى يميل للمواضعة، ولم يمل لرأي دونَ الآخر، بل على العكس من ذلك، فقد نصّ صراحة أنّه أخذ بالرأيين ولم يفضل أحدهما على الآخر وذلك بقوله: " فأقف بين تين الخلتين حسيرًا وأكاثرهما فأنكفيء مكثورًا وإن خطر خاطر فيما يعلق الكفّ بإحدى الجهتين، ويكفها عن صاحبتها قلنا به" (ابن جني، 2008، ج1، ص99) .

والواقف على هذين الرأيين يجد اختلافاً في كلام ابن جنّي، ويحار في تحديد أي الرأيين أراد، وأيهما تبناه ابن جنّي. وعند عرض هذه المسألة على الأسس التي وضعها ابن جنّي لتحديد رأي العالم في إيراد اللفظين على المعنى الواحد نجد أنّ هذه المسألة اتفقت مع ما يراه من إمكانيّة أن يتبنى العالم الرأيين ويفتي بما يحضره، كما كان يفعل شيخه أبو عليّ الفارسيّ فيما ورد سابقاً إذ إنّه كان "يفتي في (هيهات) مرة بكونها اسماً سمي به الفعل ومرة بكونها ظرفاً" (ابن جني، 2008، ج1، ص228).

فقد يرد عن العالم الواحد رأيان متناقضان، أدلتُهما صحيحةٌ ومقنعة، فيقبل الرأيين على السواء، دون أن يفضّلَ أحدهما على الآخر، وهذا ما أشار له ابن جنّي في هذه المسألة بأنّه قبل الرأيين، ولم يكن ذلك خطأ منه ولا سهواً، ولا بُعد زمان بينهما، ولم يترك ابن جني الأمر عائمًا، بل بيّن أنه لم يسهُ، ولم يغير، إنما قبل الرأيين على السواء، فيقول: "تقدم في أولّ الكتاب القول على اللغة أتواضع هي أم إلهام، وحكينا وجوّزنا فيها الأمرين جميعًا" (ابن جني، 2008،ج1، ص414). ومما يدل كذلك على قبوله لكلا الرأيين قوله في حديثه عن المسألة نفسها: " فأقف بين تين الخلتين حسيرًا وأكاثرهما

فأنكفيء مكثورًا" (ابن جني، 2008، ج1، ص99). فكان ما ظاهره التناقض في رأي ابن جنّي نابعاً من قبوله للرأيين وتجويزه لهما.

المبحث الثاني: موقف ابن جنّي من القراءات القرآنية

كان لابن جنّي صولات وجولات في باب القراءات القرآنيّة طاعناً فيها تارة، ومدافعاً عنها تارة أخرى، فقد طعن ابن جنّي ببعض القراءات القرآنيّة، ونقد أصحابها،شأنه في ذلك شأن غيره من النّحاة واللغويين. فنجده مرة يصف القرّاء بضعف الدراية (ابن جني، 2008، ج1، ص117)، ومرة يصف بعضهم بأنّهم لم يعرفوا العربيّة، ومن ذلك وصفه لنافع "بأنّه لم يكن يدري ما العربيّة" ابن جني، 1954، ج1، ص307)، وكان يرى أنّ النّحاة أضبط من القرّاء في نقل القراءات القرآنيّة (ابن جني، 2008،ج1، ص117).

وقام كذلك بنقد بعض القراءات السبعيّة ، مثل قراءة تسكين الهمز عند أبي العلاء في قوله تعالى: ﴿ فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ (سورة البقرة الآية 54) إذ كان يرى أنّ أبا عمرو لم يسكّن الهمزة إنما كان " مختلسًا غير ممكن كسر الهمزة، حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ إلى أن ادعى أن أبا عمرو كان يسكّن الهمزة، والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة لاحذفها البتة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكنًا" (ابن جني، 2008، ج1، ص117).

ونقد كذلك قراءة السكت والإظهار عند حفص عن عاصم في قراءة: ﴿ وَقِيلَ مَنْ ۜ رَاقٍ ﴾ (سورة القيامة الآية 27)، إذ كان يرى أنّ ذلك "معيب في الإعراب معيف في الأسماع؛ وذلك أنّ النون الساكنة لا توقّف في وجوب ادّغامها في الراء نحو: من رأيت ومن رآك، فإن كان ارتكب ذلك ووقف على النون صحيحة غير مدّغمة، لينبه به على انفصال المبتدأ من خبره فغير مرضيّ أيضًا" (ابن جني، 2008، ج1، ص134).

وانتقد أيضًا قراءة إدغام الراء في اللام في قوله تعالى: ﴿ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ ﴾ (سورة المائدة، آية 18)، وهي قراءة أبي جعفر الرواسي، والكسائي، والفرّاء، وأبي عمرو، ويعقوب الحضرمي (السيوطي، 1980، ج2، ص230)، فقال: "هذا الإدغام غير معروف ولا قوة له في القياس" (ابن جني،2000، ص193).

وقد وصف قراءة ﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ ﴾ (سورة الحج، آية 16) بتسكين اللام بالقبح والسبب عنده "أن (ثُمَّ) منفصلة يمكن الوقوف عليها، فلا تُخلط بما بعدها فتصير معه كالجزء الواحد. لكن قوله: "فلينظر"

حسن جميل؛ لأن الفاء حرف واحد، فيلطف عن انفصاله وقيامه برأسه" (ابن جني، 2008، ج2، ص111)، وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي (ابن مجاهد، 1980، ص435).

وبعد هذا النقد للقراءات السبعيّة نجد أنّ ابن جنّي في كتابه المحتسب يدافع عن بعض القراءات، ويردّ على منتقديها، حتى وإن كانت من القراءات الشاذة، ومن ذلك ردّه على ابن مجاهد في تخطئته قراءة يحيى وإبراهيم السلمي، قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ﴾ (سورة المائدة، الآية 50) بالياء ورفع الميم بأنّ له وجهاً، "وقول ابن مجاهد إنّه خطأ فيه سرف، لكنّه وجه غيره أقوى منه، وهو جائز فى الشعر" (ابن جني، 1998، ج1، ص17).

ويدافع كذلك عن قراءة شاذة لأبي عمرو بقوله: "ولا بدّ من إحسان الظنّ بأبي عمرو، ولا سيّما هو في القرآن، وما أبعده عن الزيغ والبهتان" (ابن جني، 1998، ج2، ص320)، رغم أنّه انتقد قراءات سبعيّة لأبي عمرو، ويزخر كتابه المحتسب بدفاعه عن القراءات الشاذة وتبيين وجوهها.

وقد جعل محمد عبد الخالق عضيمة ذلك مثلبة عند ابن جنّي، وتناقضاً في موقفه من القراءات، إذ يقول: "ومن المفارقات العجيبة أنّ ابن جنّي وصف القرّاء عامة في الخصائص بضعف الدراية، كما وصفهم في المصنف بالسهو والغلط، إذ ليس لهم قياس يرجعون إليه. ولكنّه في المحتسب يدافع عن القرّاء، ويرد على من يخطئهم في القراءات الشواذ" عضيمة، 1984، ج1، ص32).

ويرى الباحث أنّ ابن جنّي لم يكن متناقضا في ذلك، فابن جنّي لم يعتدّ بما قاله المتأخرون من تواتر القراءات السبع عن الرسول – صلى الله عليه وسلم– فهو يرى –كما يرى كثير من المتقدمين– أنّ هذه القراءات في أداءاتها متواترة عن أصحابها، ولم تصل في سندها حدّ التواتر عن النبي –صلى الله عليه وسلم– (الذنيبات، 2015، ص22–23).

فقد رأى كثير من المتقدمين أنّ القراءات ليست هي القرآن، وهناك فرق بينهما، يقول الزركشي في حديثه عن الفرق بينهما: "القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن: الوحي المنزل على محمد –صلى الله عليه وسلم– للبيان والإعجاز، والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها، من تخفيف وتشديد وغيرهما" (الزركشي، 1957، ص271). ويقول بشأن تواترها: "أما تواترها عن النبي –صلى الله عليه وسلم– ففيه نظر، فإنّ إسناد الأئمة السبعة بهذه القراءات السبع موجود في كتب القراءات، وهي نقل الواحد عن الواحد، ولم تكتمل شروط التواتر في استواء الطرفين والواسطة. وهذا شيء موجود في كتبهم" 1957، ص319).

ويقول الشوكاني: "إذا تقرر لك إجماع أئمة السلف والخلف على عدم تواتر كل حرف من حروف القراءات السبع، وعلى أنّه لا فرق بينها وبين غيره، إذا وافقت وجهاً عربياً وصح إسناده" (الشوكاني، 1993، ج2، ص263).

ويقول في كتاب آخر: "وقد ادُّعي تواترُ كلّ واحدة من القراءات السبع ...وليس على ذلك أثارة علم! فإن هذه القراءات كل واحدة منها منقولة نقلاً أحاديًّا" (الشوكاني، 1999، ص63).

ويقول ابن الجزري: "ونحن ما ندّعي التواتر في كل فرد مما انفرد به بعض الرواة، أو اختص ببعض الطرق، ولا يدعي ذلك إلا جاهل" (ابن الجزري، 1999، ص21).

ويقول في النشر: "وقد شرط بعضُ المتأخرين التواترَ في هذا الركن، ولم يكتفِ فيه بصحة السند، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وإن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن، وهذا ما لا يخفى ما فيه، فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبي –صلى الله عليه وسلم– وجب قبوله وقطع بكونه قرآنا، سواء وافق الرسم أم خالفه وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم وقد كنت قبلُ أجنح إلى هذا القول، ثم ظهر فساده وموافقة أئمة السلف والخلف" (ابن الجزري، د.ت، ج1، ص13).

ويستنتج الباحث مما سبق أنّه استوى عند ابن جنّي ما وُصِفَ بالتواتر، وما وُصِفَ بالشذوذ، فهو ينظر بالحالين إلى موافقة القراءة للعربيّة، فما رآه موافقاً للعربيّة أخذ به، وما لم يوافقها تركه، وكل ذلك حسب ما يرى ويرتضي من قواعد.

فلم يكن ابن جنّي ضدّ ما يسمى بالمتواتر، ولا هو متعصب للشاذّ –على حدّ قول عضيمة– فإننا نجده ينقد المتواتر تارة ويدافع عنه تارة، وكذلك ينتقد ما سُمّي بالشاذ تارة ويدافع عنه تارة أخرى، وذلك كله نابع من نظرته النّحوية واللغويّة، فما يتوافق وآراءه اللغويّة يقبله ويدافع عنه، وما يخالفه يرفضه وينتقده.

أما ما قيل عن كونه انتقد بعض القرّاء ، ودافع عن آخرين، فيرى الباحث أنّه نابع أيضاً من المبدأ نفسه، فدفاعه عن أبي عمرو بن العلاء لمعرفته بالقدرة اللغويّة عنده، ولثقته بأبي عمرو لغويا، أما نقده لنافع لإدراكه أن نافعاً لم يكن نحويّاً، ولا لغويّاً وليس له معرفة بهذا العلم.

وما دام الحديث عن موقف ابن جنّي من القراءات القرآنيّة، فقد ورد لابن جنّي رأيان مختلفان في قراءة واحدة، وهي قراءة التسكين في أواخر الكلمات، مثل قراءة أبي عمرو لقوله تعالى: ﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ (سورة البقرة الآية 54) إذ قرأ أبو عمرو (بارئْكم) بتسكين الهمزة (ابن الجزري، د.ت، ج2، ص212)، فنجده مرة ينقد هذه القراءة، ويقول: "والذي رواه صاحب الكتاب – يقصد سيبويه– اختلاس هذه الحركة، لا حذفها وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القرّاء الذين رووه ساكناً" (ابن جني، 2008، ج1، ص117).

وفي موضع آخر نجده يوجه القراءة بالتسكين، ويعلل ذلك بتوالي الحركات؛ "فيثقل عليهم؛ فيخففون بإسكان حركة الإعراب" (ابن جني، 1998، ج1، ص109)، فيرد الباحث ذلك إلى انصراف ابن جنّي وعدوله عن الرأي الأول، وأخذه بالرأي الثاني؛ وذلك لتباعد الزمن بين الرأيين، فالرأي الأول كان في كتاب الخصائص، أما الرأي الثاني فكان في كتاب المحتسب، والمعروف أنّ كتاب المحتسب كان متأخراً عن كتاب الخصائص، فابن جنّي رأى غير ما كان يراه في الخصائص، وأدرك هذه العلة متأخراً، وهذا التوجيه نابع من الأساس الثالث الذي وضعه ابن جنّي في كتابه لتحديد رأي العالم إذا ورد عنده رأيان في مسألة واحدة.

المبحث الثالث: موقف ابن جنّي من العامل النحوي:

أخذت نظرية العامل حيّزاً كبيراً في النحو العربي، وانصبّ اهتمام النحويين على ما أسموه بالحركة الإعرابيّة، وجعلوها نتيجة لعامل نحوي أثّر فيها. وظلت هذه الفكرة هي الفكرة السائدة عند جلّ العلماء آنذاك، إلا نزرات عند بعض العلماء خاصة ما ورد عن قطرب من إلغاءٍ لدور الحركة الإعرابيّة ونفي دلالتها على معنى، وهذا يعني أنّها ليست بأثر عامل (السيوطي، 1985، ج1، ص186)، إلا أنّ هذه النزرات لم تؤثّر على مسيرة نظرية العامل والتأليف فيها.

أمّا ابن جنّي فقد كان له وجهة نظر جديدة في هذه النظريّة، فقد كان يرى أنّ العامل في الرفع والنصب والجر والجزم إنّما هو للمتكلم لا لشيء غيره، وأنّ قولهم لفظي ومعنوي لما ظهر من آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ إلى اللفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ فيقول في ذلك: "وإنّما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد، وليت عمرًا قائم، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول. فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره. وإنما قالوا: لفظي

ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ" (ابن جني، 2008، ج1، ص149).

ويبدو أنّ ابن جنّي لم ينفِ نظرية العامل، إنّما غير مفهوم العامل، فنقله من الكلمات إلى المتكلم، ففكرة العامل لا تزال حاضرة في عقله (الذنيبات، 2009، ص8)، إلا أنّ بعض الباحثين يرى أنّ ابن جنّي هدم نظريّة العامل ورفضها رفضا مطلقاً (انظرمحمود، د.ت، ص370)، ولعل في ذلك تجنٍ واضح على ابن جني، وقد رفض فاضل السامرّائي هذا الرأي، إذ كان يرى أنّ ابن جنّي لم يرفض نظريّة العامل، وفسر ذلك بأن جعل العوامل عند ابن جنّي "ثلاثة عوامل: لفظيّ، ومعنويّ، ولفظي ومعنوي معًا، وهذه العوامل هي التي تعمل في معمولاتها، إلا أنّه يرى أنّ المتكلم هو القوة الفاعلة ، والمظهر الحقيقيّ للحركات، وهذا – على حدّ قوله– أمر طبيعيّ، فاللفظ ليس له معنى حقيقي كما تفعل سائر العلل الحقيقيّة" (السامرائي، 1969، ص204).

ومهما يكن من اختلاف بين الباحثين على قصد ابن جني في هذه المسألة، ومهما حاولوا أن ينفوا عنه هذا القصد، أو حاولوا إثبات نفيه لنظريّة العامل النحوي، فإنّنا نقف عند ظاهر قوله، وهو أنّ العامل في الأسماء والأفعال النصب، والرفع، والجر، والجزم، ما هو إلا المتكلم، ولا أحد غيره.

ولكنّ الذي ظهر من آراء ابن جنّي، وتعليله لبعض الظواهر اللغويّة أنه لم يلتزم بما قاله حول العامل الحقيقيّ الذي ارتآه، ولم يخلص لرأيه فيجعل العاملَ المتكلمَ نفسه، فنجده في كتابه الذي أقرّ فيه أنّ العامل هو المتكلم يركز على نظريّة العامل كما هي عند النّحاة لا كما يرى هو، ومن ذلك قوله: "وإنّما يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل" (ابن جني، 2008،ج2، ص165)، فهو بهذا يتحدث عن العامل النحوي كما عهده النحويون، لا عن المتكلم.

ونراه يؤكد ذلك بقوله: "إنّ أصل عمل النصب هو للفعل، وغيره من النواصب مشبهة في ذلك الفعل" (ابن جني، 2008، ج1، ص144)، وكذلك قوله: "والعلة في جواز بقاء الحال بعد التركيب على ما كان عليه قبله عندي هي أنّ ما يحدثه التركيب من الحركة ليس بأقوى مما يحدثه العامل فيها" (ابن جني، ج1، ص167)، وقوله: "وأقوى أحوال حرف العطف أن يكون في قوة العامل قبله" (ابن جني، 2008، ج2، ص168)، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً، ومتناثرة في كتبه، وهذا ما جعل كثيراً من الباحثين يصفون ابن جنّي بالتناقض في هذه المسألة، وأنّه لم يلتزم بما أقرّه، فقال بنظرية عاب على غيره غيرها، وفي التطبيق أخذ بفكرة العامل كما هي عند من قبله. (عمايرة، د.ت، ص97)

وعلى الرغم مما سبق، فإن الباحث لا يرى تناقضًا في جعل ابنِ جني العاملَ هو المتكلمَ، ثم يتحدث في كتبه عن العوامل اللفظية كما هي عند النّحاة، فهو لم ينفِ فكرة العامل أولاً، وإنما لعلّه رأى أنّ للمتكلم دورًا في توجيه المعنى ومن خلاله يتضح العامل، فلو أخذنا (إنّ) مثلا على ذلك، فقد يجعلها المتكلم بمعنى نعم، ويأتي ما بعدها مرفوعين، مبتدأ وخبراً، و قد يجعلها الناسخة فتأخذ اسما وخبراً، وهذا التغيّر ما جاء إلا بتوجيه من المتكلم.

وإن لم يكن الأمر كذلك فإنّ لكل عالم أو باحث الحقَّ في أن يكون له رأيٌ قد يخالف به ما اتفق عليه جموعُ العلماء، فيطرح هذا الرأي ويدلل له محاولاً إثباته والتنظير له، إلا أنّه في تأليفه وتدريسه لا يفارق الجمهور ويبقى في ركبهم، ويبقى ما استحدثه مجرد فكرة، ورأي يكتب له، دون أن يُلزَمَ بتطبيقه، وهذا ديدن العلماء في كل العلوم، ففي المسألة نفسها _أي مسألة العامل النحوي_ نجد كثيراً من العلماء من حاول إلغاءها أو تغييرها، ومع ذلك لم يخالف هذه النظرية في كتاباته ومؤلفاته، فهذا قطرب من أوائل الذين رفضوا نظرية العامل النحويّ، ورفض دلالة الحركات الإعرابية على معان، ويظهر ذلك من قوله: "إنّ العرب إنّما أعربت كلامها؛ لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً، لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان" (السيوطي، 1985،ص186)، فالإعراب عنده ليس بأثر عامل وإنّما هو جانب صوتيّ بحت، إلا أنّه لم يلتزم بما قاله، وكانت جلُّ آرائه توحي بفكر العامل، ودور الحركة الإعرابيّة في المعنى، فقد "وافق الكوفيين في الجزم بكيف مطلقاً" (محمد، 1992، ص183)، وأجاز إعمال اسم الفاعل المشتق من العدد مثل (ثالث ثلاثة) (ابن هشام، 1995، ج2، ص259) وغيرها كثير لا يتسع المقام لذكره.

وكذلك فإنّ ابن مضاء رفض فكرة العامل وثار على النّحاة القائلين بفكر العامل وألف بذلك كتاباً قصد فيه أن يحذف من النحو ما يمكن الاستغناء عنه، ورفض فيه "أن يكون الرفع والنصب والجر والجزم بأثر عامل" (القرطبي، 1982، ص76)، ثم نجده في باقي كتبه يعلل الحركات بعلة العامل، مثل: تجويزه إعمال اسم الفاعل حتى ولو كان دالّاً على الماضي (ابن هشام، د.ت، ص271).

ومثل ذلك نجده عند كثير من اللغويين المعاصرين فيظهر منهم من يحاول إثبات نظرية ما أو إلغاء أخرى، ولكنه في تدريسه وباقي مؤلفاته يلتزم ما جاء به سابقوه.

الخاتمة

يظهر مما سبق أنّ القضايا التي اتَّهم فيها بعضُ الباحثين ابنَ جنّي بالتناقض، لا تعدو أن يكون فيها شيءٌ من عدم الدقة والتسرع في الحكم، فقد كانت آراؤه طبيعيّة وغير متناقضة حتى إن اختلفت في المسألة الواحدة، فمثل هذا الاختلاف في المسألة الواحدة نجده عند جل العلماء إن لم يكن عندهم كلهم. وبعد دراسة هذه الآراء التي بدا فيها شيء من التناقض، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

أولا: تبنى ابن جني غير رأي في مسألة أصل اللغة، فقال بتوفيقيتها تارة، وبتوقيقيتها تارة أخرى، وكان يفتي بكلا الرأيين بما يحضره، وقد نص على ذلك في كتابه أنّه قبل الرأيين كليهما ولم يتنصل من أحدهما.

ثانياً: وُصِف ابن جني بالتناقض في نظرته للقراءات القرآنية، من خلال اعتقاد منتقديه بتواتر القراءات السبع، إلا أنّه كان يرى _كما رأى كثير من المتقدمين_ أنّها من أداءات القرّاء، ولذلك كان يصحح ما وافق رأيه، ويخطّئ ما خالف قواعده التي ارتضاها. فكان أساسه في تصحيح القراءة أو تخطئتها قواعد النحو التي ارتضاها، غير مبالٍ بشذوذ الرواية أو صحتها.

ثالثا: ورد لابن جني غير رأي في المسألة الواحدة، فقد قال برأي ثم قال بغيره، ولكنّ أولهما كان في بداية تأليفه، وجاء الآخر بعد شوط طويل في النحو، فليس لنا أن نعدّ ذلك تناقضاً، فمن الطبيعي أن نعتمد الرأي الأخير، الذي جاء بعد نضوج وتمحيص، ما لم ينص على أنه يرى كلا الرأيين.

رابعاً: حاول كثير من العلماء ومنهم ابن جنّي أن يطوّروا آرائهم محاولين التغيير، والتجديد إلا أنّهم يبقون في تعليمهم وتأليفهم على نهج سابقيهم إن لم يحصلوا على أدلة شافية كافية في مجالهم الجديد، وظهر ذلك في رأي ابن جني في العامل النحويّ إذ كان يرى في نظرة فكرية خاصة أنّ العامل النحويّ هو المتكلم، ولكنّ هذا مخالف لما سار عليه النحويون، واعتماده قد يفضي إلى هدم النظرية النحوية القائمة على العامل برمتها، فبقي هذا الرأي مجرد فكرة، لها مؤيدوها ومعارضوها، وظل تأليف ابن جني وتدريسه طلّابَه منسجما مع ما جاء به سابقوه.

المصادر والمراجع

ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، النشر في القراءات العشر، تحقيق محمد علي الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، د.ط، د.ت.

ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1999.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ، (ت 392هـ)، الخصائص، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، ط3، لبنان، 2008.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط1، 2000م.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والأيضاًح عنها، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م،

الذنيبات، مراد غالب، نقد النّحاة للقراء، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، 2015

الذنيبات، مراد غالب، التعدي واللزوم بين الدرس النحوي والتطبيق اللغوي، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2009م

الراجحي، عبده، فقه اللغة في الكتب العربيّة، دار النهضة العربيّة، بيروت لبنان، د.ت، د.ط

رضوان، محمد مصطفى، العلّامة اللغويّ ابن فارس الرازي، دار المعارف– مصر، 1971

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، 1957م،

السامرّائي، فاضل صالح، ابن جنّي النحوي، دار النذير، 1969م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ) الأشباه والنظائر، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م

السيوطي، جلال الدين ت911هـ، الاقتراح في أصول النّحو، تحقيق عبد الحكيم عطيّة، دار البيروني، ط2، 2006م .

السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، 1980م.

الشهري، محمد بن ناصر، تعدد آراء سيبويه في المسألة الواحدة في كتابه، المجلة الأردنيّة في اللغة العربيّة وآدابها، المجلد (10) العدد (2) نيسان 2014م،

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، نيل الأوطار، تحقيق عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، ط1، 1993.

عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن، دار الحديث– القاهرة، د.ط، د.ط.

عمايرة، خليل أحمد، العامل النّحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، د.ط، د.ت

فاخر، أمين، دراسات لغوية دراسات لغويّة في الصاحبي والخصائص والمزهر، القاهرة – مصر، ط3، 1981.

القرطبي، ابن مضاء أحمد بن عبد الرحمن، الردّ على النّحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1982م.

ابن مجاهد أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر البغدادي (المتوفى: 324هـ) السبعة في القراءات تحقيق: شوقي ضيف دار المعارف – مصر الطبعة: الثانية، 1980م.

محمد، عاشور، قطرب وأثره في الدراسات النحويّة، دار الطباعة المحمديّة، ط1، 1992م

محمود؛ محمود حسني، المدرسة البغداديّة في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، دار عمار،

ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، 1995م

ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، شرح قطر النّدى وبل الصدى، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان.

References

Ibn al-Jazarī, Muḥammad ibn Muḥammad ibn Yūsuf, al-Nashr fī al-qirā'āt al-'ashr, taḥqīq Muḥammad 'Alī al-Ḍabbā', al-Maṭba'ah al-Tijārīyah al-Kubrá, D. Ṭ, D. t.

Ibn al-Jazarī, Muḥammad ibn Muḥammad ibn Yūsuf, Munajjid al-muqri'īn wa-murshid al-ṭālibīn, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, al-Ṭab'ah al-ūlá, 1999.

Ibn jnī, Abū al-Fatḥ 'Uthmān ibn jnī almwṣlī, (t 392h), al-Khaṣā'iṣ, taḥqīq Muḥammad 'Alī al-Najjār, Dār al-Kutub almṣryyh.

Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ 'Uthmān, al-Munṣif sharḥ Kitāb al-taṣrīf li-Abī 'Uthmān al-Māzinī, Dār Iḥyā' al-Turāth al-qadīm, Ṭ1, 1954.

Ibn jnī, Abū al-Fatḥ 'Uthmān, Sirr ṣinā'at al-i'rāb Dār al-Kutub al-'Ilmīyah Bayrūt – Lubnān, Ṭ1, 2000M.

Ibn jnī,, Abū al-Fatḥ 'Uthmān, al-Muḥtasib fī Tabyīn Wujūh shawādhdh al-qirā'āt wa-al-īḍāḥ 'anhā, taḥqīq Muḥammad 'Abd al-Qādir 'Aṭā, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Bayrūt, Ṭ1, 1998M,

al-Dhunaybāt, Murād Ghālib, Naqd alnnḥāh lil-qurrā', Risālat duktūrāh, Jāmi'at Mu'tah, 2015.

al-Dhunaybāt, Murād Ghālib, al-ta'addī wāllzwm bayna al-dars al-Naḥwī wa-al-taṭbīq al-lughawī, Risālat mājistīr, Jāmi'at Mu'tah, 2009M

al-Rājiḥī, 'Abduh, fiqh al-lughah fī al-Kutub al-'Arabīyah, Dār al-Nahḍah al-'Arabīyah, Bayrūt Lubnān, D. t, D. Ṭ

Raḍwān, Muḥammad Muṣṭafá, al'llāmh allghwī Ibn Fāris al-Rāzī, Dār alm'ārf-Miṣr, 1971.

al-Zarkashī, Badr al-Dīn Muḥammad ibn Allāh, al-burhān fī 'ulūm al-Qur'ān, taḥqīq Muḥammad Abī al-Faḍl Ibrāhīm, Dār Iḥyā' al-Kutub al-'Arabīyah, 1957m,

al-Sāmarrā'ī, Fāḍil Ṣāliḥ, Ibn jnī al-Naḥwī, Dār al-Nadhīr, 1969m.

Aālsywṭy, Jalāl al-Dīn 'Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr (t 911h) al-Ashbāh wa-al-naẓā'ir, taḥqīq 'Abd al-'Āl Sālim Mukarram, Mu'assasat al-Risālah, Bayrūt, Ṭ1, 1985m,

، al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn t911h, al-

Iqtirāḥ fī uṣūl alnnḥw, taḥqīq 'Abd al-Ḥakīm 'tyyh, Dār al-Bayrūnī, ṭ2, 2006m.

al-Suyūṭī Jalāl al-Dīn 'Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr Ham' al-hawāmi' fī sharḥ jam' al-jawāmi', taḥqīq 'Abd al-'Āl Sālim Mukarram, 1980m.

al-Shawkānī, Muḥammad ibn 'Alī ibn Muḥammad, Nayl al-awṭār, taḥqīq 'Iṣām al-Dīn al-Ṣabābiṭī, Dār al-ḥadīth, Miṣr, Ṭ1, 1993.

‘Uḍaymah, Muḥammad ‘Abd al-Khāliq, Dirāsāt li-uslūb al-Qur’ān, Dār alḥdyth-al-Qāhirah, D. Ṭ, D. Ṭ.

‘Amāyirah, Khalīl Aḥmad, al-‘āmil alnnḥwy bayna mu’ayydīh wa-mu‘āriḍīh wa-dawruhu fī al-Taḥlīl al-lughawī, D. Ṭ, D. t

Fākhir, Amīn, Dirāsāt lughawīyah Dirāsāt lghwyyh fī al-Ṣāḥibī wa-al-khaṣā’iṣ wālmzhr, al-Qāhirah – Miṣr, ṭ3, 1981.

al-Qurṭubī, Ibn Maḍā’ Aḥmad ibn ‘Abd al-Raḥmān, al-Radd ‘alá alnnḥāh, taḥqīq: Shawqī Ḍayf, Dār al-Ma‘ārif, al-Qāhirah, ṭ2, 1982m.

Ibn Mujāhid Aḥmad ibn Mūsá ibn al-‘Abbās al-Tamīmī, Abū Bakr al-Baghdādī (al-mutawaffá: 324h) al-sab‘ah fī al-qirā’āt taḥqīq: Shawqī Ḍayf Dār al-Ma‘ārif – Miṣr al-Ṭab‘ah: al-thāniyah.

Muḥammad, ‘Āshūr, Quṭrub wa-atharuhu fī al-Dirāsāt alnḥwyyh, Dār al-Ṭibā‘ah al-Muḥammadīyah, Ṭ1, 1992m

Maḥmūd; Maḥmūd Ḥusnī, al-Madrasah albghdādyyh fī Tārīkh al-naḥw al-‘Arabī, Mu’assasat al-Risālah, Dār ‘Ammār,

Ibn Hishām, ‘Abd Allāh Jamāl al-Dīn ibn Yūsuf ibn Aḥmad ibn ‘Abd Allāh, Awḍaḥ al-masālik ilá Alfīyat Ibn Mālik, taḥqīq: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd, al-Maktabah al‘ṣryyh, Ṣaydā, Bayrūt, 1995m

Ibn Hishām, ‘Abd Allāh Jamāl al-Dīn ibn Yūsuf ibn Aḥmad ibn ‘Abd Allāh, sharḥ Qaṭar alnndá wa-ball al-Ṣadá, taḥqīq: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd, Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, byrwt-Lubnān.